

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

دليل إلى أنشطة
الأونكتاد
في مجال التعاون التقني

بناء القدرات في
مجال التجارة والتنمية
منذ عام ١٩٦٤



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

دليل إلى أنشطة
الأونكتاد
في مجال التعاون التقني

بناء القدرات في
مجال التجارة والتنمية
منذ عام ١٩٦٤

هذا الدليل يصف أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد
ويقدم معلومات عن كيفية الحصول على التعاون التقني.



الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠٠٦

UNCTAD/DOM/2005/1

يقدم الأونكتاد، في إطار أنشطته في مجال التعاون التقني، مساعدة مكيفة على احتياجات البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأكثر احتياجاً. وأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني عنصر مهم في تحقيق الأهداف والسياسات الموجزة في توافق آراء ساو باولو الذي اعتمده الأونكتاد في دورته الحادية عشرة المعقودة في ساو باولو (البرازيل) في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويمثل توافق الآراء المظهر العملي لالتزام المنظمة بالتنمية الوطنية والإقليمية والعالمية، مستغلةً التداخل بين التحليل السياسي والمداومات الحكومية والأنشطة التنفيذية.

ولما كان الأونكتاد جهة التنسيق في الأمم المتحدة المعنية بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، فهو يتناول هذه القضايا بطريقة تكاملية، بما في ذلك من خلال أنشطته في ميدان التعاون التقني.

وتتم أنشطة الأونكتاد في حقل التعاون التقني بالشراكة مع وكالات أخرى تقدم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بالتنغم مع ولاياتها وخبرتها والمجالات التي لها فيها ميزة نسبية. وتساعد هذه الشراكة وهذا التعاون على تقليص الازدواجية وتنشأ عنهما أوجه تآزر ويكفلان تسلسل الأنشطة.

ومحور التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد هو تنمية القدرات في مجالات عمله الأربعة الرئيسية، وهي:

- العولمة والتنمية؛
- التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية؛
- الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع؛
- الهياكل الأساسية الخدمية لأغراض التنمية والكفاءة التجارية.

المحتويات

مبادئ التعاون التقني وأهدافه وخصائصه في الأونكتاد

الصفحة	
١	ألف- ما هي الأهداف الرئيسية؟
٢	باء- ما هي أنواع المشاريع المختلفة؟
٣	جيم- من هم المستفيدون؟
٥	دال- كيف يؤدي التعاون التقني؟
٦	هاء- من أين تأتي الموارد؟
٨	واو- من هم أهم شركاء الأونكتاد؟
١١	زاي- كيف الحصول على التعاون التقني؟

مجالات النشاط وأهم برامج التعاون التقني في الأونكتاد

١٣	الجزء الأول: التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
١٥	ألف- التحليل والبحث التجاري.....
١٥	١` تدابير محاكاة سياسة التجارة الزراعية.....
١٥	٢` نظام التحليل والمعلومات التجارية.....
١٦	باء- المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية.....
١٨	جيم- السلع الأساسية.....
١٩	دال- التجارة والبيئة والتنمية.....
٢٠	١` مبادرة التجارة الأحيائية.....
٢١	٢` برنامج تغير المناخ.....
٢١	هاء- سياسات المنافسة والاستهلاك.....
٢٣	الجزء الثاني: الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع.....
٢٥	ألف- التأمين.....
٢٥	باء- شفافية الشركات.....
٢٥	جيم- سياسات الاستثمار وتشجيع الاستثمار.....
٢٦	١` اتفاقات الاستثمار الدولية.....
٢٦	٢` استعراض سياسات الاستثمار.....
٢٧	٣` برنامج "تشجيع الاستثمار الأجنبي" (إطار السياسة العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي).....
٢٧	٤` تعزيز و/أو ترشيد الوكالات المعنية بمضاعفة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد ممكن وتشجيعه.....
٢٧	٥` البرامج الأخرى المتصلة بالاستثمار.....
٢٨	دال- العلم والتكنولوجيا.....
٢٩	هاء- تطوير المشاريع.....

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣١	الجزء الثالث: لوجستيات التجارة وتنمية القدرات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات..
٣٣	ألف- لوجستيات التجارة
٣٣	١` النقل وتيسير التجارة
٣٣	٢` التدريب في مجالي النقل وتيسير التجارة
٣٤	٣` نظام المعلومات المسبقة عن البضائع
٣٤	٤` النظام الآلي للبيانات الجمركية
	باء- تسخير الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية
٣٦	القدرات
٣٦	١` بناء القدرات بفضل تنمية الموارد البشرية
٣٨	٢` تنمية القدرات والتطبيقات الإلكترونية
٣٩	٣` تنمية قدرات مؤسسات دعم التجارة
٣٩	جيم- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية
٤١	الجزء الرابع: التمويل الدولي
٤٣	إدارة الدين - برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي
٤٥	الجزء الخامس: بؤرة اهتمام أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني
٤٧	ألف- أقل البلدان نمواً
٤٧	١` الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً
٤٨	٢` الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة
	باء- البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين مركز التجارة الدولية
	والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها
٤٩	من البلدان الأفريقية (جيتاب)
٥٠	جيم- مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني

(A) GE.06-50600 070706 110706

مبادئ التعاون التقني وأهدافه وخصائصه في الأونكتاد

ألف- ما هي الأهداف الرئيسية؟

هدف أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني هو مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي، لا سيما في التجارة والتمويل والاستثمار على الصعيد الدولي.

وسعيًا إلى بلوغ هذا الهدف، تلتزم أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني ما يلي:

- تدعيم القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية من أجل تعزيز سياساتها الإنمائية وإيجاد بيئة مؤسسية تفضي إلى التنمية المستدامة؛
- مساعدة البلدان النامية على فهم مشاكلها الاقتصادية فهماً أفضل وإيجاد حلول مكيّفة؛
- تمكين البلدان النامية من أن تصبح أطرافاً فعّلة في المفاوضات في ميادين التجارة والتمويل والاستثمار على الصعيد الدولي، إضافة إلى مساعدتها على تنفيذ نتائج تلك المفاوضات.

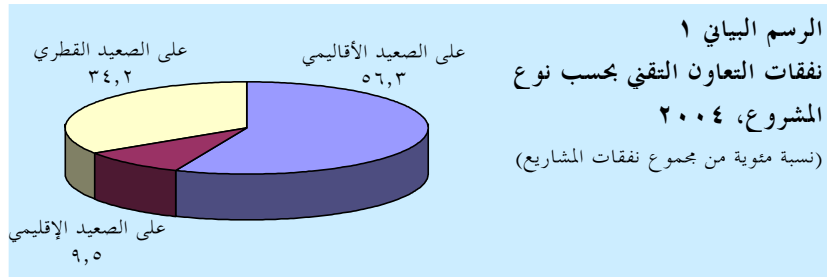
ويتعلق نشاط تنمية القدرات الذي يقوم به الأونكتاد بتعزيز قدرات البلدان النامية الداخلية على وضع سياسات يجري تطويرها محلياً وتنفيذها وتقييمها من أجل تحقيق ما يلي: (أ) تنمية قطاعها الإنتاجي المحلي وتنويعه؛ (ب) وضع السياسات التجارية والاستثمارية والاستراتيجيات التفاوضية وتنفيذها؛ (ج) تطوير خدمات دعم التجارة في إطار أهدافها الإنمائية ومراعاة البيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة.

باء- ما هي أنواع المشاريع المختلفة؟

تشمل أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني مجموعة متنوعة من القضايا. ويجري حالياً تنفيذ نحو ٣٠٠ مشروع في أكثر من ١٠٠ بلد، وهي مشاريع تبلغ نفقاتها السنوية نحو ٢٨ مليون دولار تمول في معظمها من موارد خارج الميزانية. وتكمل هذه الأنشطة وتدعم العمل التحليلي المتعلق بالسياسات الذي تقوم به الأمانة والعمل التداولي للآلية الحكومية الدولية.

ويُضطلع بأنشطة التعاون التقني على أساس مشاريع محددة قطرية أو دون إقليمية أو إقليمية أو أقاليمية:

- المشاريع القطرية تتناول الطلبات الواردة من آحاد البلدان. وتمول على المستوى القطري إما من الميزانية الوطنية أو من أموال المساعدة المتاحة من خلال برامج المساعدة الإنمائية الجارية التي يمولها المانحون المتعدو الأطراف أو الثنائيون أو بالاعتماد على القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية أو الإقليمية.
- المشاريع دون الإقليمية والإقليمية تقدم الخدمات إلى مجموعات من البلدان. وتستهل عادة بناء على طلب محدد تقدمه مجموعة من البلدان، مثل تجمع للتعاون الاقتصادي. ومن الممكن أيضاً أن تأخذ أمانة الأونكتاد بزمام المبادرة بناء على طلب من المؤتمر أو مجلس التجارة والتنمية.
- المشاريع الأقاليمية توفر خدمة معيارية لجميع البلدان المشاركة. كما تشمل المشاريع التي تغلب عليها الصبغة التحليلية بطبيعتها والمعدة لدعم ما يقوم به الأونكتاد من أعمال البحث والتحليل للسياسات. وتنشأ هذه المشاريع هي أيضاً عن طلبات جماعية من مختلف البلدان وعن مبادرات أمانة الأونكتاد.



جيم - من هم المستفيدون؟

السكان عموماً هم المستفيدون في النهاية من برامج بناء القدرات والتعاون التقني. ويرتبط مستوى معيشة الناس مباشرة بوضع اقتصاد البلد لأنهم مستهلكون ومنتجون وملتقون للنفقات العمومية (التي يتوقف مستواها بصفة متزايدة على إيجاد روابط فعالة مع الاقتصاد العالمي).

والحكومات هي الجهات المستفيدة الرئيسية المباشرة من أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

وهذه الخدمات متاحة لجميع البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فردياً أو من خلال المنظمات الحكومية الدولية، مثل التجمعات الإقليمية أو دون الإقليمية. وتولى الأولوية للبلدان الخمسين الأقل نمواً. والمستفيدون الرئيسيون هم عادة المسؤولون في الإدارات الحكومية المعنية. وتختار البلدان المعنية المشاركين في أنشطة التدريب والأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية بالتشاور مع أمانة الأونكتاد.

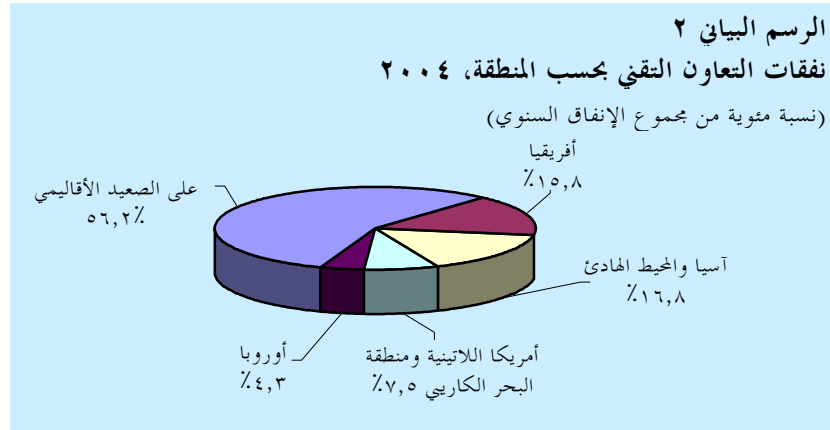
ويمكن لآحاد الشركات، سواء كانت عامة أو خاصة، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن تستفيد من مشاريع الأونكتاد المتعددة من خلال الحكومات.

وبالتالي، فإن ممثلي القطاع الخاص يُدعون بانتظام إلى أن يحضروا بالخصوص حلقات دراسية وحلقات عمل وطنية بشأن شتى القضايا، ما يساعدهم على فهم كيفية الاندماج في الاقتصاد العالمي فهماً أفضل.

ويساعد إشراك القطاع الخاص في أنشطة التعاون التقني على توعية أوساط الأعمال بالقضايا المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية وتبنيهم للفرص الجديدة فضلاً عن تعزيز الحوار السياسي الوطني.

والملكية الوطنية ضرورية لتحويل أصحاب المصلحة الوطنيين إلى شركاء فعالين في وضع برامج بناء القدرات وتنفيذها. وهذا يمضي جنباً إلى جنب مع تزايد الاعتماد على الخبرة من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة: تظل ملكية المستفيدين والتزامهم هما الأولوية.

وتستفيد الأوساط الأكاديمية أيضاً من تعاون الأونكتاد، لا سيما عبر المعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية الذي دُشن في عام ٢٠٠٤ (الجزء الثالث، الصفحة ٣١). وتنظّم عادة العديد من أنشطة الأونكتاد التي تستهدف البرلمانيين والمجتمع المدني بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية، وبالأخص بشأن مواضيع من قبيل قضايا منظمة التجارة العالمية.



دال - كيف يؤدي التعاون التقني؟

يؤدي التعاون التقني في إطار استراتيجية التعاون التقني الجديدة التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (TD/B/WP/167-TD/B/50/7)؛ وتنمية القدرات (TD/B/WP/168-TD/B/50/9)؛ والموقع (www.unctad.org). وترمي الاستراتيجية إلى تعزيز دور التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وكذا زيادة التركيز على تنمية القدرات بوصفها محور العمليات. وتدعو الاستراتيجية إلى مواصلة ترشيد التعاون التقني الذي يقوم به الأونكتاد حول المجالات المواضيعية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعمل الأمانة التحليلي. وتشجع الاستراتيجية تعزيز الشراكات مع المنظمات والوكالات الدولية الأخرى والتفاعل مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. وتشدد على ملكية المستفيدين وعلى التعاون التقني الذي يكون الطلب محركه. وتعطي الأولوية للأنشطة التي تدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأكثر احتياجاً.

والبرامج والمشاريع مكيفة دوماً لتلبية احتياجات البلد أو البلدان المعنية.

وأهم أشكال أداء التعاون التقني هي كما يلي:

- خدمات رسم السياسات والمشورة التقنية؛
- عمليات الاستعراض السياسي المتعمق لمواضيع محددة (مثل الاستثمار والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار)؛
- دورات تدريبية أو حلقات دراسية أو تمارين محاكاة أو حلقات عمل أو ندوات بشأن قضايا محددة؛
- برامج متكاملة للتعاون التقني تقوم على الحاسوب تشمل تركيب نظم إدارة المعلومات وتقديم المشورة بشأن كيفية استعمالها؛
- الإمداد ببيانات تتعلق بالتجارة والاستثمار.

هاء - من أين تأتي الموارد؟

يتسم تمويل وتوفير أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني بالتنوع.

وتمول أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني من ثلاثة مصادر رئيسية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستثمارية والميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة من أجل التعاون التقني.

فأما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهو منذ زمن طويل شريك مالي استراتيجي للأونكتاد في مجال التعاون التقني المتعلق بالتجارة. وقد كان في وقت من الأوقات المصدر الرئيس لتمويل أنشطة الأونكتاد في المجال المذكور. ويمول حالياً نحو ١٠ في المائة من هذه الأنشطة.

وأما مساهمات الصناديق الاستثمارية فيقدمها طوعاً آحاد المانحين: الحكومات والمؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف وقطاع الشركات وشتى المؤسسات.

وقد زادت هذه المساهمات باطراد على مدى السنوات القليلة الماضية وهي تمول حالياً نحو ٨٠ في المائة من برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

وأهم المانحين الثنائيين هم:

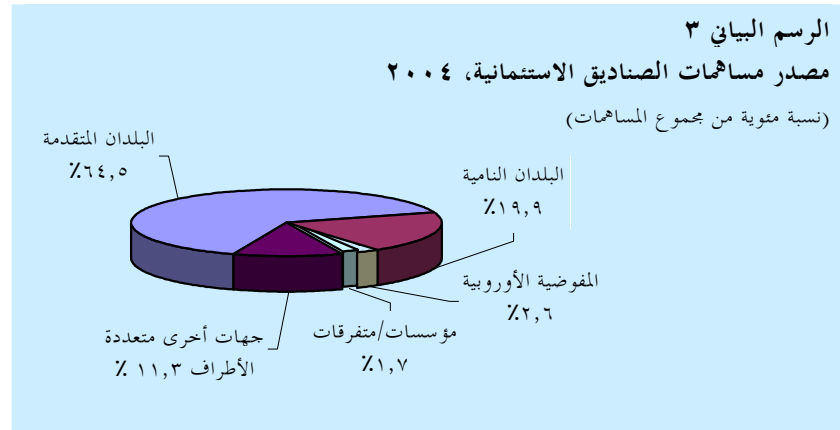
ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا.

والمفوضية الأوروبية هي أيضاً مصدر رئيسي لدعم عدد من برامج الأونكتاد. فبعض البلدان المانحة أنشأت صناديق استثمارية ثنائية مع الأونكتاد. وساعدت هذه الأنواع من الترتيبات على تحسين اتساق أنشطة الأونكتاد التنفيذية.

وأعد صندوق الأونكتاد الاستثماري لأقل البلدان نمواً، المنشأ في عام ١٩٩٦ في مؤتمر الأونكتاد التاسع، حصيصاً للبرامج المتعلقة بالبلدان الأكثر احتياجاً. ويتألف من نافذتين. فأما النافذة الأولى فتجلب المساهمات غير المخصصة التي يمكن استعمالها في أي نشاط يدعم أقل البلدان نمواً دعماً عاماً. وأما النافذة الثانية فتجلب المساهمات المخصصة في أي نشاط محدد من مجالات عمل الأونكتاد الأربعة الرئيسية.

وأخذت البلدان النامية تزيد مساهماتها في أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني. وتتخذ هذه المساهمات أحد الشكلين التاليين:

- المساهمات ذات الغرض العام من أجل مصلحة البلدان النامية الأخرى، ومنها مثلاً المساهمات في الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً؛
- ترتيبات "التمويل الذاتي" التي تشمل تقديم الأونكتاد خدمات محددة محلياً (مثلاً تعقب البضائع أو تحديث الجمارك أو إدارة الدين). وتمول هذه الخدمات عادة من القروض أو المنح التي يقدمها البنك الدولي أو مصارف التنمية الإقليمية.



وفي سياق ولاية الأونكتاد القاضية بتعزيز التعاون بين البلدان النامية، تشجع المنظمة التعاون "الثلاثي" الذي يشمل تقديم بلد نام خدمات تقنية إلى البلد المستفيد مستخدماً الأموال التي يوفرها بلد ثالث.

وأما الميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة فتدعم أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني في إطار "الخدمات الاستشارية الإقليمية" و"حساب التنمية". ويمثل هذا المصدر حالياً نحو ١٠ في المائة من مجموع نفقات أنشطة الأونكتاد التنفيذية.

واو- من هم أهم شركاء الأونكتاد؟

الأونكتاد، كما قيل سابقاً، هو جهة التنسيق داخل الأمم المتحدة المعنية بالمعالجة المتكاملة للتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة.

بيد أن تعقد القضايا المعنية يعني أن تغطيتها على الصعيد الدولي يتجاوز إمكانات أي منظمة بمفردها. وعليه، فإن الأونكتاد يحاول أن يقدم مساهمة أكثر فعالية لأنشطة التعاون التقني بسعيه إلى التعاون الوثيق مع منظمات أخرى وشركاء آخرين.

ومن ثم، يبذل الأونكتاد جهوداً كبيرة، ويحظى في ذلك بتشجيع عملي من العديد من المانحين، من أجل إقامة وإدامة علاقات تعاون وتنسيق وثيقين مع الجهات الفاعلة المعنية، مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وتجمعات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية والمانحين الثنائيين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتخذ هذا التعاون شكل برامج ومشاريع مشتركة واتفاقيات رسمية و فرق عمل مخصصة وما شابه ذلك.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريك مهم. ويساهم الأونكتاد في عمليات السبرجة في الأمم المتحدة على المستوى القطري، وبالخصوص التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (اليوندا)، التي تجرى برعاية منسقي الأمم المتحدة المقيمين بالتشاور مع السلطات الوطنية.

ويفضي التعاون الوثيق بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى المزيد من التآزر بين عمل الأونكتاد في مجال سياسات التجارة والاستثمار والقضايا المتصلة بالتجارة ورؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنفيذية للتنمية البشرية المستدامة. وهذا التعاون مفيد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر الوطنية.

ومنظمة التجارة العالمية شريك مهم للأونكتاد. وقد وقعا مذكرة تفاهم بينهما في عام ٢٠٠٣.

وتشمل مجالات التعاون مع منظمة التجارة العالمية دورات في الدبلوماسية التجارية والتدريب على تسوية النزاعات ومساعدة البلدان على الانضمام إلى

منظمة التجارة العالمية وكذا أنشطة مشتركة بشأن قضايا من قبيل تيسير التجارة والمنافسة والاستثمار.

وفضلاً عن ذلك، دشّن الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية (جيتاب)^(١).

والبرنامج، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٩٨، وهو الآن في مرحلته الثانية، يساعد ١٦ بلداً أفريقياً، وهي البلدان الثمانية المستفيدة في المرحلة التجريبية - أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكوت ديفوار وكينيا - وثمانية بلدان جديدة - بوتسوانا وزامبيا والسنغال والكاميرون ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق - على بناء قدراتها المحلية من أجل الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد في القضايا المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة.

كما يعمل الأونكتاد بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي في مجال إدارة الدين وإصلاح الجمارك والمعلومات التجارية وإدارة المخاطر والنقل والاستثمار، ومع البنك الدولي في مجال تقديم دورات تدريبية محددة وأنشطة التعاون التقني المتعلقة بالتجارة.

وفي عام ١٩٩٧، أطلق الأونكتاد وخمس وكالات دولية أخرى، هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً. ويرمي هذا البرنامج إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر المشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وبناء القدرات في مجال الموارد البشرية وتعزيز قدرات التوريد وتحسين القدرة التنافسية في مجال التصدير. ويؤدي الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع وكالات رئيسية أخرى، دوراً فعالاً في تنفيذ هذا الإطار. وتدعم جميع أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني المتعلقة بأقل البلدان نمواً الإطار المتكامل وتكمله.

(١) كل المعلومات عن هذا البرنامج متاحة على موقعه على الإنترنت: www.jitap.org.

كما يسعى الأونكتاد إلى إنشاء روابط وثيقة مع القطاع الخاص، وبالتحديد مع المنظمات غير الحكومية.

وتعتبر المنظمات غير الحكومية شريكاً كاملاً الأهلية لأن بإمكانها المساهمة في مختلف برامج التعاون التقني، ليس مالياً في بعض الحالات فحسب، بل أيضاً، وعلى وجه الخصوص، "تقنياً"؛ كما يمكنها المساعدة في وضع تلك البرامج وتنفيذها.

وتعمل منظمات أخرى بشكل وثيق مع الأونكتاد بخصوص قضايا محددة تتعلق بالتعاون التقني؛ ومن تلك المنظمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والفاو والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو واليونيتار والأمانات الإقليمية ودون الإقليمية، إضافة إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية (مثل أمانة الكومنولث والصندوق المشترك للسلع الأساسية والمنظمة الدولية للفرنكفونية).

زاي- كيف الحصول على التعاون التقني؟

ينبغي للبلدان الأعضاء في الأونكتاد أو للمؤسسات الإقليمية التي ترغب في الحصول على التعاون التقني من أمانة الأونكتاد أن تقدم طلباً خطياً يشير إلى طبيعة المساعدة المطلوبة ومحتوياتها.

وينبغي توجيه الطلبات إلى العنوان التالي:

Technical Cooperation Service
UNCTAD
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
SWITZERLAND

TEL.: +41 22 907 4652
FAX: + 41 22 907 0043
E-MAIL: tc@unctad.org
WEBSITE: <http://www.unctad.org>

ويمكن تقديم الطلبات أيضاً عبر أقرب منسق مقيم للأمم المتحدة.

وستنظر أمانة الأونكتاد، بالتشاور مع الجهة المستفيدة المقدمة للطلب، في إرسال بعثة لتقصي الحقائق قصد تحديد جميع جوانب الأنشطة المقترحة. ومتى حددت مبررات النشاط سعى الأونكتاد، بالتعاون مع الجهة المستفيدة، إلى تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروع.

ويمكن الاطلاع على التقارير السنوية عن التعاون التقني، إضافة إلى آخر المعلومات عن المنشورات وأنشطة وقاعدة بيانات التعاون التقني، في موقع الأونكتاد على الإنترنت www.unctad.org، في الصفحات المخصصة للتعاون التقني.

مجالات النشاط وأهم برامج التعاون التقني في الأونكتاد

تشمل برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني وأنشطته المتعلقة بالمشاريع شتى مجالات النشاط، علماً بأن من أهمها التجارة الدولية والتمويل والاستثمار وتنمية المشاريع والكفاءة في التجارة. ويصف هذا الفصل أهم المشاريع والبرامج التي يضطلع بها الأونكتاد.

الجزء الأول: التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

ترمي البرامج المعروضة هنا إلى توسيع نطاق فرص البلدان النامية في مجال التجارة من طريق بناء قدراتها في هذا المجال بتوفير خدمات المشورة في ميدان السياسات والحصول على المعلومات والتدريب. وينصب التركيز على توسيع نطاق الفرص المتاحة في أسواق التصدير وتعزيز هذه الفرص، بما في ذلك قطاع السلع الأساسية.

ألف - التحليل والبحث التجاري

يُضطلع بنوعين مهمين من أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في سياق التحليل والبحث التجاري، وهما: (أ) المحافظة على الأدوات التحليلية وقواعد البيانات الجديدة وتحسينها وتطويرها، مثل نظام التحاليل والمعلومات التجارية ونظام الحل التجاري العالمي المتكامل ونموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية وقاعدة بيانات الوصول إلى الأسواق الزراعية؛ (ب) إجراء دراسات لتحليل السياسات بشأن القضايا الراهنة والناشئة في التجارة الدولية التي تهم البلدان النامية.

١٠ تدابير محاكاة سياسة التجارة الزراعية

توفر هذه التدابير للبلدان المستفيدة أداة كمية فعالة لتحليل الآثار الاقتصادية لمقترحات السياسة التجارية في العملية التفاوضية في إطار منظمة التجارة العالمية بـخصوص تقليص الحماية الزراعية.

والهدف هو مساعدة البلدان النامية على التفاوض بفعالية في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الزراعة.

١٢ نظام التحاليل والمعلومات التجارية^(٢)

يوفر هذا البرنامج إمكانية تجميع المعلومات التجارية المحوسبة ونشرها بطريقة تفاعلية. وتمثل الأهداف في الآتي:

- زيادة شفافية الأوضاع التجارية الدولية؛
- تيسير التجارة؛
- توفير نظام معلومات شامل يستعمله المسؤولون عن رسم السياسات والعناصر الاقتصادية العاملة في مجال التصدير.

وفيما يتعلق بالأدوات التحليلية وقواعد البيانات، اضطلع بالأنشطة التالية:

- جلسات إيضاحية وطنية وإقليمية للأدوات التحليلية ونتائج النموذج؛

(٢) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/trains.

- شراكات مع شتى الشبكات البحثية والأكاديمية بشأن نشر نموذج محاكاة سياسة التجارة الزراعية؛
- أنشطة تدريب للمنسقين على الصعيد الوطني ودون الإقليمي (رابطة تكامل أمريكا اللاتينية والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي) بشأن استعمال قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية؛
- خدمات استشارية لدعم تقييم البلدان النامية ومفاوضات الوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية؛
- شتى حلقات العمل لتحليل السياسات والدورات التدريبية المكثفة لفائدة المندوبين لدى منظمة التجارة العالمية والأونكتاد.

وفيما يتعلق بالدراسات السياسية، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في نشر التحليل والعروض بشأن القضايا التجارية في أنشطة التعاون التقني التي ينظمها الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى (منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والفاو وغيرها) ومنظمات المجتمع المدني (الجامعات المحلية والمراكز العلمية وغيرها من المؤسسات البحثية).

باء- المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

يضطلع الأونكتاد بأنشطة للتعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة تساعد على استفادة البلدان النامية من الاندماج، لا سيما أقل البلدان نمواً، في النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية والمفاوضات التجارية لتحقيق مكاسب إنمائية وللحد من الفقر. وهذا يشمل أنشطة ترمي إلى رصد تطور النظام التجاري من منظور إنمائي وتقييمه، ووضع سياسات وتحليلات للتجارة الوطنية تتعلق بالحد من الفقر، وتطوير القدرات التجارية وتلك المتعلقة بالتجارة. ومن القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها المعاملة الخاصة والتفاضلية، والتجارة بين بلدان الجنوب، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتجارة في الخدمات، والعلاقة بين جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، ومعايير التنمية (كما هي الحال في الخدمات)، والتجارة والفقر، والتجارة والجنسانية. ومن مجالات التركيز الرئيسية أيضاً التداخل بين النظام التجاري المتعدد

الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية. ووفر الأونكتاد الحادي عشر ولاية شاملة ومعززة للمساهمة في هدف تأمين نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ومنصف وقائم على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي.

ويقدم الدعم من خلال بناء القدرات والخدمات الاستشارية وحلقات العمل والحلقات التدريبية لفائدة البلدان النامية، وبالخصوص أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من أجل بناء قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
- أنشطة بناء القدرات، وتشمل التعاون مع القطاع الخاص، من أجل تدعيم رسم السياسات في الخدمات وتعزيز التجارة الدولية في الخدمات؛
- المساعدة في إطار المفاوضات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان النامية وبين هذه البلدان والبلدان المتقدمة؛
- المساعدة على تحسين استعمال مخططات نظام الأفضليات المعمم وغيرها من ترتيبات التجارة التفضيلية؛
- أنشطة التدريب على الدبلوماسية التجارية بشأن المفاوضات التجارية؛
- أنشطة التدريب على آليات تسوية المنازعات التجارية؛
- أنشطة بناء القدرات في إطار "جيتاب" (البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية) (انظر الصفحة ٤٩)؛
- دعم الأنشطة الشاملة لمختلف الشعب مثل المدخلات إلى الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛ والمشاركة في دورات الأونكتاد التدريبية بشأن "القضايا الأساسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي" بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر؛
- الدعم التقني للجولة الثالثة من المفاوضات المقدم من لجنة المشاركين في النظام الشامل للأفضليات التجارية، إضافة إلى المساعدة على نشر المعلومات عن هذا النظام على عامة الناس.

جيم- السلع الأساسية

يستجيب عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية، وهو عبارة عن مزيج متوازن من التحليل والمشورة السياساتية والمساعدة المباشرة، لاحتياجات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

ولعمل الأونكتاد في ضمان مكاسب إنمائية من السلع الأساسية نطاق واسع وشامل. فأنشطة المنظمة في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات ترمي إلى إعطاء زخم جديد لوضع وتنفيذ حلول مبتكرة لمشاكل السلع الأساسية، لا سيما استناداً إلى الإجراءات التي يشارك فيها عدد من أصحاب المصلحة. وهذه المساعدة تشجع وترعى مبادرات متنوعة، غالباً ما تستند إلى شراكات مع أهم أصحاب المصلحة، وتركز على المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان والسكان الذين يعتمدون على السلع الأساسية. وتحدد أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات اتجاهات وعناصر عمل جديدة، وتلقي الضوء على التجارب الناجحة التي يحسن تعميمها، وهي قوة دفع لإبراز مسألة السلع الأساسية في النقاش الدولي لسياسات التنمية. كما أتاح الأونكتاد الحادي عشر ولاية واسعة للأونكتاد بشأن السلع الأساسية ودعا إلى إنشاء فرقة عمل دولية معنية بالسلع الأساسية.

وللنهوض بهذه الأهداف، يجري الاضطلاع بعدد من الأنشطة، منها ما يلي:

- أنشطة وطنية وإقليمية لبناء القدرات بشأن تنوع صادرات السلع الأساسية واستراتيجيات المنافسة المتعلقة بهذه السلع؛
- خدمات استشارية ترمي إلى تحسين استدامة قطاع القطن في غرب ووسط أفريقيا؛
- خدمات استشارية بشأن التداخل بين النفط والتمويل؛
- دورات تدريبية بشأن تمويل السلع الأساسية؛
- مساعدة البلدان الأفريقية على إنشاء بورصة أفريقية للسلع الأساسية؛
- حوار سياسي ومواد تدريبية بشأن دور قطاع التعدين في التنمية الاجتماعية الاقتصادية وفي برامج الحد من الفقر؛
- تقارير تقنية وحلقات عمل ترمي إلى تعيين وتحديد حجم تكاليف الامتثال بخصوص الفواكه الاستوائية؛

- توفير المعلومات بواسطة بوابة "نظام المعلومات التجارية عن السلع الأساسية" (INFOCOMM)، وهي قاعدة إلكترونية تتضمن آخر المعلومات عن أكثر من ٢٠ قطاعاً للسلع الأساسية^(٣)؛
- خدمات استشارية بشأن تطوير العلاقات المصرفية بين بلدان الجنوب بوصفها وسيلة لتيسير تجارة السلع الأساسية بين هذه البلدان؛
- المشاركة في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن السلع الأساسية.

دال - التجارة والبيئة والتنمية

يشترك الأونكتاد في برنامج عمل واسع النطاق بشأن تعزيز قدرات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، من أجل جعل السياسات التجارية والبيئية تتداعم وتحتدي بالنهج الموجه نحو التنمية. والهدف الطويل الأجل الأساسي لبرنامج الأونكتاد في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات بشأن التجارة والبيئة والتنمية هو تعزيز قدرات البلدان النامية على تحليل تلك القضايا ومعالجتها على المستوى القطري والإقليمي والدولي على نحو يتماشى مع أولوياتها الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، يعزز الأونكتاد آليات عملية ترمي إلى معالجة مشاكل معينة حددها في أنشطته في مجال التعاون التقني أو العمل الحكومي الدولي، أو تعزيز التجارة في المنتجات التي تراعي البيئة. ومنحه الأونكتاد الحادي عشر ولاية معززة بخصوص معالجة التداخل بين التجارة والبيئة والتنمية.

وتركز أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية على عدد من المواضيع ذات الأولوية:

- قضايا الوصول إلى الأسواق، بما فيها المتطلبات البيئية والقدرة التنافسية في ميدان التصدير، إضافة إلى الفرص التجارية للمنتجات المفضلة بيئياً؛
- تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية؛
- حماية التنوع الأحيائي والمعارف التقليدية واستعمالها استعمالاً مستداماً؛
- أنشطة متنوعة يُضطلع بها في ميدان التعاون التقني في إطار فرقة العمل من أجل بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(٣) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/infocomm.

- مساعدة البلدان النامية على اغتنام الفرص التجارية والاستثمارية للنظام المناخي الناشئ وسوق الكربون؛
 - أنشطة تضطلع بها فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمطابقة في الزراعة العضوية التي أنشأها الأونكتاد والفاو والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية؛
 - فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق؛
 - "بناء القدرات من أجل تحسين عملية رسم السياسات والتفاوض حول القضايا التجارية والبيئية الأساسية"؛
 - أنشطة وشراكات تقام في سياق مبادرة التجارة البيولوجية على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي (انظر أدناه).
- وموقع الأونكتاد الخاص بالتجارة والبيئة والتنمية^(٤) هو في حد ذاته أداة لبناء القدرات ومصدر غني للمعلومات عن أهم قضايا التجارة والبيئة التي تم البلدان النامية. وإضافة إلى الأنشطة العامة الموصوفة أعلاه، للأونكتاد مزيد من البرامج المتخصصة في مجال التجارة والتنمية:

١٦ مبادرة التجارة الأحيائية^(٥)

ترمي هذه المبادرة إلى حفز التجارة والاستثمار في المنتجات القائمة على التنوع الأحيائي في البلدان النامية لتعزيز التنمية المستدامة تماشياً مع الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي (الأحيائي)، وهي:

- ١٠ صون التنوع الأحيائي؛
- ٢٠ الاستعمال المستدام لمكوناته؛
- ٣٠ التقاسم العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية.

وتتعاون المبادرة بشكل وثيق مع شتى الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأصلية والأوساط

(٤) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/trade_env.

(٥) الموقع على الإنترنت: www.biotrade.org.

الأكاديمية، من أجل وضع برامج تعزز قدرة البلدان النامية على إنتاج منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة مستمدة من التنوع الأحيائي، لكل من الأسواق المحلية والدولية.

وتشمل المبادرة ثلاثة مكونات متكاملة، هي:

- برامج وطنية وإقليمية (بواسطة مراكز التنسيق الوطنية والشركاء الإقليميين)؛
- وضع السياسات وتيسير التجارة؛
- خدمات الإنترنت.

٢٠ برنامج تغير المناخ^(٦)

يركز عمل الأونكتاد في مجال تغير المناخ على آثار التجارة والاستثمار على نظام المناخ الناشئ وسوق الكربون، مع التشديد بوجه خاص على الفرص المحتملة المتاحة للبلدان النامية. ويدعم البرنامج إنشاء كيانات تنفيذية مشتركة بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بغية تيسير الاستثمارات وتحقيق أكبر قدر من مزايا التنمية المستدامة لآلية التنمية النظيفة، وهي إحدى "آليات المرونة" الواردة في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والهدف الرئيسي هو تعزيز مشاركة البلدان النامية في سوق الكربون الناشئة من خلال استعمال تكنولوجيات نظيفة وجمع الحكومات والصناعة والمجتمع المدني.

هاء - سياسات المنافسة والاستهلاك^(٧)

أنشطة الأونكتاد في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات بشأن سياسات المنافسة والاستهلاك أنشطة ترمي إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، إضافة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على وضع سياسات وتشريعات أو تنقيحها، وعلى المساهمة في بناء القدرات المؤسسية الوطنية، وتحسين فهم المسؤولين الحكوميين وأصحاب المشاريع الخاصة لقوانين وسياسات المنافسة، ودعم التعاون الإقليمي. ويوفر الأونكتاد التعاون التقني المتعلق بإعداد السياسات والتشريعات الوطنية في مجالي المنافسة

(٦) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/ghg.

(٧) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/en/subsites/cpolicy.

وحماية المستهلكين أو تنقيحها أو تنفيذها. وتساهم هذه المساعدة في فهم القضايا المعنية فهماً أفضل وتساعد في بناء القدرات المؤسسية الوطنية على إنفاذ تشريعات المنافسة إنفاذاً فعالاً. وتقدّم هذه المساعدة عبر بعثات تدريبية واستشارية وحلقات دراسية وحلقات عمل وطنية. ووفر الأونكتاد الحادي عشر ولاية معززة بشأن قضايا المنافسة، بما في ذلك من خلال تيسير التعاون الإقليمي.

ويمكن وصف أهم أنواع أنشطة التعاون التقني على النحو التالي:

- توفير المعلومات عن الممارسات المنافسة للمنافسة ووجودها ومضارها المحتملة على الاقتصاد. وقد يشمل ذلك دراسة هذه الممارسات في بلد بعينه؛
- حلقات دراسية تمهيدية موجهة إلى عدد كبير من الناس، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والأكاديميون، إضافة إلى أوساط الأعمال والمستهلكين؛
- مساعدة الدول أو المنظمات الإقليمية التي تعمل على وضع تشريعات المنافسة بتزويدها بمعلومات عن هذه التشريعات في بلدان أخرى أو بتقديم المشورة لها بشأن صياغتها؛
- خدمات استشارية من أجل إنشاء سلطات تُعنى بمسائل المنافسة وإنفاذ سياسات المنافسة. وهذا يشمل عادة تدريب المسؤولين المكلفين بالمراقبة الفعلية للممارسات المنافسة للمنافسة، وقد يشمل عقد حلقات عمل تدريبية و/أو توفير التدريب أثناء العمل مع السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان التي لها تجارب في ميدان المنافسة؛
- حلقات دراسية للدول التي اعتمدت تشريعات في مجال المنافسة والتي لها تجارب في مراقبة الممارسات المنافسة للمنافسة وترغب في إنفاذ تشريعات المنافسة أو استشارة بعضها بعضاً في حالات محددة وتبادل المعلومات؛
- مساعدة الدول أو المنظمات الإقليمية التي ترغب في تنقيح تشريعاتها في مجال المنافسة والتماس مشورة الخبراء من السلطات المعنية بالمنافسة في الدول الأخرى بحيث تعدل قوانينها بأفعل طريقة ممكنة؛
- مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على حسن تقييم آثار المناقشات المتعددة الأطراف بشأن قضايا المنافسة.

الجزء الثاني:

الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع

يوجد اليوم توافق حقيقي في الآراء بشأن العلاقة الثلاثية بين التكنولوجيا والاستثمار والتجارة.

ففي حين يعترف بأن التكنولوجيا قوة رئيسية وراء عولمة الإنتاج والتغيرات في أنماط التجارة والاستثمار، فإنه يُنظر إلى الاستثمار باعتباره قوة موجهة للإنتاج والتكنولوجيا والخبرة التجارية.

وينظر إلى التجارة، من جهة أخرى، بأنها سبب ونتيجة في آن واحد لزيادة الاستثمار والتطور التكنولوجي.

لكن أساس هذه العلاقات، التي تحلّ في الغالب على المستوى الكلي فقط، هو المشروع، أي الوحدة التي تشارك يومياً في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالتكنولوجيا والاستثمار والتجارة.

ويرى الأونكتاد بالتالي أن على البلدان النامية أن تجتهد في تطوير قطاع المشاريع جنباً إلى جنب مع وضع استراتيجيات وطنية واسعة النطاق في مجالات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار.

ألف - التأمين^(٨)

ترمي البرامج إلى ما يلي: (أ) المساعدة على إنشاء أسواق للتأمين قادرة على المنافسة وتتسم بالكفاءة، وتحسين حصول أغلبية سكان البلدان النامية وقطاعها التجاري على خدمات التأمين من أجل إعداد هذه البلدان للمزيد من تحرير قطاعها المتصلة بالخدمات المالية؛ (ب) توفير الدعم والمشورة والتوجيه والتدريب في المجال التقني للسلطات المعنية بالإشراف على التأمين، وبالخصوص في وضع أطر قانونية وانتهاج ممارسات رقابية موجهة نحو إنشاء أسواق للتأمين قادرة على المنافسة والبقاء؛ (ج) تنظيم حلقات دراسية/حلقات عمل تدريبية لتحسين فهم دور الإشراف وتعزيز كفاءة موظفي سلطات الإشراف وقدراتهم التقنية؛ (د) تنظيم أنشطة عن آثار التحرير.

باء - شفافية الشركات

يشجع البرنامج على تبادل الآراء بشأن القضايا التقنية بين الخبراء من الدول الأعضاء من خلال عقد دورات سنوية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وإقامة حلقات عمل واجتماعات مائدة مستديرة. وتشمل قضايا الاهتمام الرئيسية المحاسبة وتدقيق الحسابات وحكامة الشركات ومسؤولية الشركات. وتُنشر أفضل الممارسات عبر التوجيه التقني بشأن جوانب متنوعة من شفافية الشركات وكشف البيانات.

جيم - سياسات الاستثمار وتشجيع الاستثمار

الأونكتاد هو جهة التنسيق داخل أمانة الأمم المتحدة المعنية بالمسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

والأهداف هي:

- تحسين فهم البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية للخيارات السياسية؛
- تعزيز قدراتها على وضع السياسات والتدابير وبرامج العمل وتنفيذها؛

(٨) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/insuranceprogramme.

- تعزيز فهم القضايا الناشئة، بما فيها دور الترتيبات الدولية من أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

١٦ اتفاقات الاستثمار الدولية^(٩)

يساعد الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على المشاركة بأكبر فعالية ممكنة في المناقشات الدولية بشأن وضع القواعد في مجال الاستثمار واتفاقات الاستثمار الدولية على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. ويتم ذلك عبر الآتي:

- حلقات دراسية وحلقات عمل للتدريب وبناء القدرات؛
- خدمات تيسير التفاوض بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي؛
- تقديم المشورة إلى المنظمات الإقليمية بخصوص وضع نظم الاستثمار و/أو تحديث ما هو قائم منها.

١٧ استعراض سياسات الاستثمار^(١٠)

تتيح عمليات استعراض سياسات الاستثمار، التي يجريها الأونكتاد، للبلدان النامية أداة خارجية لتقييم موقعها في نقطة زمنية معينة بشأن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر تماشياً مع أهدافها الوطنية، وتساعد على تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدراً للتمويل الخارجي للتنمية. وتشمل عمليات استعراض سياسات الاستثمار ما يلي:

- دراسة أهداف البلد ووضعه التنافسي في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- مراجعة الإطار السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر للبلد وهياكله وإجراءاته الإدارية؛
- استقصاء الشركات للوقوف على تصورات المستثمرين وتجاربهم؛

(٩) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/iaa

(١٠) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/ipr

- عقد اجتماع مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة لمناقشة الاستنتاجات الأولية والخيارات والتوصيات السياسية؛
- تقديم عرض، في المحافل الدولية والحكومية الدولية المناسبة، يتيح للممثلين الآخرين للحكومات والقطاع الخاص الاطلاع على البيئة والسياسات الاستثمارية للبلد.

٣٣ برنامج "تشجيع الاستثمار الأجنبي" (إطار السياسة العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي)

يوفر هذا البرنامج للبلدان النامية المساعدة في تعزيز قدراتها على إيجاد وإدارة المناخ السياسي والتنفيذي الذي يمكن أن يزدهر فيه الاستثمار الأجنبي والأعمال التجارية الدولية. وهو يوفر خدمات استشارية ومجموعات من الأنشطة التدريبية تتعلق بسياسات الاستثمار، وتشريعات الاستثمار، وقواعد الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وآليات جلب الاستثمار، مثل مناطق تجهيز الصادرات وترتيبات الإنشاء والتشغيل والتحويل.

٤٤ تعزيز و/أو ترشيد الوكالات المعنية بمضاعفة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حد ممكن وتشجيعه

يرمي هذا البرنامج إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على تعزيز مؤسساتها الاستثمارية، لا سيما وكالات تشجيع الاستثمار؛ وتبسيط أساليب التشغيل وعمليات الموافقة؛ ورصد حجم التدفقات ونوعيتها وأثرها؛ والترويج للبلدان المضيفة بوصفها أماكن جذابة.

٥٥ البرامج الأخرى المتصلة بالاستثمار

- فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، صار الأونكتاد طرفاً منذ عام ٢٠٠١ في برنامج المساعدة التقنية المتعدد الوكالات المعنون "تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً" الذي يرمي إلى تحقيق أكبر قدر من المزايا التي يأتي بها الاستثمار الأجنبي المباشر من طريق تعزيز الإطار السياسي والقانوني والمؤسسي للاستثمار وتحسين القدرات على تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وينص على أن يضع الأونكتاد نهجاً منسقاً لبناء القدرات، جنباً إلى جنب منظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية (اليونيدو) ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف والدائرة الاستشارية للاستثمارات الأجنبية ومجموعة البنك الدولي.

- **جُعِلت أدلة الاستثمار لأقل البلدان نمواً^(١١)**، التي يُعدها الأونكتاد بالتعاون مع الغرفة التجارية الدولية، لما يلي: (أ) وصف موضوعي للفرص والأوضاع للمستثمرين المحتملين؛ (ب) أدوات تسويقية موثوق بها وجذابة للحكومات. ويتضمن المشروع أيضاً عنصراً لبناء القدرات من خلال (أ) تدريب الخبراء الاستشاريين المحليين الموظفين من أجل جمع المعلومات ووضع مسودات جزئية؛ (ب) المشاركة الفعالة لوكالات الاستثمار في العملية برمتها؛ (ج) حلقات عمل لدراسة المشاريع تعزز الحوار بين المستثمرين والحكومات وزيادة الوعي بأهمية الترويج للبلد بوصفه مكاناً للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن الاطلاع على الأدلة المنشورة حتى الآن إما على صفحة دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب (آسييت) من موقع الأونكتاد (www.unctad.org/asit) أو على موقع الشبكة التابعة لوكالة تشجيع الاستثمار (www.ipanet.net) وموقع الغرفة التجارية الدولية (www.iccwbo.org).

دال - العلم والتكنولوجيا^(١٢)

الهدفان هما:

- تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛
- تيسير حصولها على التكنولوجيات الجديدة والناشئة.

ويتحقق هذان الهدفان بالخصوص من طريق تقديم المشورة السياسية ودعم جهود البلدان في تعزيز قاعدة الموارد البشرية عبر تنظيم أنشطة تدريبية خاصة وتحليل ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات في مجال تطوير التكنولوجيا ونقلها، لا سيما التكنولوجيات الجديدة.

(١١) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/pub/investguide.en.htm

(١٢) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/stdev

هاء - تطوير المشاريع

الهدفان هما:

- تعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقدرة التنافسية الدولية؛
 - حفز إمكانات إنشاء المشاريع.
- وفي هذا الصدد، أنشئ برنامج تطوير المشاريع (إمپريتيك)^(١٣) لتحقيق ما يلي:
- تحسين آفاق تنمية البلد المستفيد وفرص العمل فيه؛
 - حشد الموارد الخاصة بإنشاء المشاريع؛
 - مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تحرير الأسواق وعولمتها عبر تشجيع إنشاء المشاريع والابتكار وإقامة الشراكات؛
 - توفير المهارات والتكنولوجيا والفرص والتدريب والمعلومات اللازمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تحقيق أهدافها وتوسيع نطاق أنشطتها وإقامة روابط إنتاجية مستقرة مع الشركات الأجنبية.
- ويوجد البرنامج القدرة المؤسسية على حفز الاستثمار المنشئ للوظائف ونقل التكنولوجيا وتصديرها عبر تدريب أصحاب مشاريع محليين وإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة مبتكرة.
- ويشجع برنامج تطوير المشاريع على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة ونموها من خلال شبكة لدعم الأعمال التجارية. والشبكة تحالف مكثف بذاته ونشط مؤلف من مسؤولين حكوميين وأصحاب مشاريع ومديري شركات ومصرفيين ومديري شركات عبر وطنية.
- وأهم المستفيدين هم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال المحتملون وصاحبات المشاريع الحرة ومؤسسات البلد الرئيسية والحكومات.
- ومن المهم إلقاء الضوء على كون البرنامج ينقل منهجيته إلى المؤسسات النظيرة في جميع البلدان التي يصبح فيها البرنامج قابلاً للتنفيذ. ويعمل الأونكتاد/برنامج تطوير المشاريع مع المؤسسات الوطنية بدلاً من آحاد أصحاب المشاريع.

(١٣) الموقع على الإنترنت: www.empretec.net.

الجزء الثالث:

لوجستيات التجارة وتنمية القدرات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

التجارة والنقل متلازمان، علماً بأن كفاءة وسائل نقل شرط لا بد منه لنجاح التجارة.

وجرت العادة أن يركز التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد على مساعدة البلدان النامية في العمليات الاقتصادية والتجارية لخدمات النقل، بما فيها في مجالي النقل البحري والموانئ.

كما تعتمد كفاءة التجارة كثيراً على لوجستيات السلع، ولذلك تركز أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني على تنمية الموارد البشرية.

ألف - لوجستيات التجارة

١٦ النقل وتيسير التجارة^(١٤)

الهدفان هما:

- تحسين أداء متعهدي النقل والخدمات الثانوية؛
 - توفير البيئة المؤسسية والتنفيذية اللازمة للأخذ بالنقل المتعدد الوسائط.
- وتشمل الأنشطة المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة إيجاد أطر لدعم إنشاء شبكات نقل متعدد الوسائط ووضع حلول لتخطي العقبات التي تعترض التجارة، وتقديم المشورة والدعم التنفيذي لإدارة الموانئ، وتحديث وتنسيق التشريعات واللوائح الوطنية المتعلقة بالنقل، ووضع مقترحات لتحسين كفاءة عمليات نقل المرور العابر والمشورة بشأن اتفاقات المرور العابر بين البلدان غير الساحلية وجيرانها، وبناء القدرات المؤسسية والفردية في هذه المجالات.

١٧ التدريب في مجالي النقل وتيسير التجارة

الهدفان هما:

- تنمية القدرات المؤسسية والفردية لأغراض يعينها وعلى الأجل الطويل لتنفيذ الإجراءات في مجالي النقل وتيسير التجارة؛
- تنمية القدرات المؤسسية والفردية على الأجل الطويل في إدارة الموانئ والنقل البحري.

يُضطلع بأنشطة التدريب وتنمية الموارد البشرية بواسطة حلقات عمل عن النقل وتيسير التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهناك أيضاً مشاركة ودعم خاص لدورات لوجستيات التجارة التي تقدمها المؤسسات الدولية الأكاديمية أو الشريكة. وترمي حلقة العمل بشأن التخطيط الاستراتيجي المخصصة لمسؤولي إدارة النقل البحري (STRATSHIP) إلى تحسين أداء إدارة النقل البحري. وتنظم مرة في السنة على الأقل وتقوم على مزيج من العروض ودراسات الحالات وأداة إدارية قائمة على الحاسوب.

(١٤) الموقع على الإنترنت: <http://r0.unctad.org/ttl>

ويشمل برنامج التدريب في مجال الموانئ المعد للإداريين من المستوى المتوسط بشأن الإدارة العصرية للموانئ، الذي شارك في وضعه "برنامج التدريب التجاري" (TRANIFORTRADE) (انظر أدناه)، دورة من ثماني وحدات تفضي إلى منح شهادة في إدارة الموانئ، وتسمح للإداريين من المستوى المتوسط بفهم الإدارة العصرية للموانئ فهماً تاماً. وتتاح دورة إدارة الموانئ أيضاً عن طريق التعلم من بُعد.

٣٣ نظام المعلومات المسبقة عن البضائع

الهدف هو:

- زيادة الشفافية والكفاءة في قطاع النقل عبر توفير معلومات تنفيذية لأصحاب المصلحة.

لشبكات النقل الكفاءة أثر كبير على التنمية الاقتصادية. فهي تعالج قضايا من قبيل ارتفاع تكاليف النقل، وحالات التأخير، والسرقات، والفقْدان المحتمل لأسواق السلع المصدرّة أو زيادة أسعار السلع المستوردة. ووضع الأونكتاد برنامج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع لجعل شبكات النقل أكفأ عبر توفير المعلومات اللازمة عن السلع والمركبات. والبرنامج عبارة عن مجموعة من التطبيقات الحاسوبية تسمح بتعقب البضائع والمركبات على طول شبكات النقل^(١٥). ويُستعمل قالب حاسوبي جامع لهذه التطبيقات لوضع حلول مخصصة لخدمة شركات النقل وسلطات الموانئ العاملة في شبكات بعينها. وبعد تنفيذ الدراية العملية ونقلها، يكون بوسع المتلقي الاستفادة صيانة البرمجيات وإدارتها بصفة مستقلة.

٣٤ النظام الآلي للبيانات الجمركية^(١٦)

الهدف هو:

- تيسير التجارة عبر تسريع عملية التخليص من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات وتقليل الوثائق والإجراءات الجمركية وتبسيطها.

(١٥) الموقعان على الإنترنت: التعقب عبر الموانئ على <http://porttracher.com>

والتعقب عبر السكك الحديدية على <http://www.railtracker.com>.

(١٦) الموقع على الإنترنت: <http://www.asycuda.org>.

إن كفاءة إدارة الجمارك جزء أساسي من سياسة البلد في مجال الحكامة الرشيدة. وعلى الجمارك أن تساعد الحكومات في التعامل مع السياسات الوطنية والإقليمية والدولية المقترنة بجمع الإيرادات ومكافحة الاحتيال. وتتحكم الجمارك أيضاً في استيراد السلع المحظورة والمقيدة وتوفير بيانات عن التجارة الخارجية لكي تخضع للتحليل والتخطيط الحكوميين. وفي هذا المضمار، وضع الأونكتاد النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، وهو نظام محوسب لإدارة الجمارك مركب في أكثر من ٨٠ بلداً. وتنفذ مشاريع التعاون التقني في إطار هذا البرنامج في أقصر مدة زمنية ممكنة وفي السياق المؤسسي والبيئي الخاص بكل إدارة. ويشمل تنفيذ المشاريع مجموعة شاملة من الأنشطة التدريبية تسمح بنقل الدراية العملية والمهارات في إطار البرنامج إلى الموظفين المحليين، والتأكد بالتالي من أن الإدارات الوطنية قادرة على مواصلة البرنامج.

ويشمل النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (أسيكودا++) مجمل عملية التخليص، ابتداءً من وصول السلع (وقبله) وانتهاءً بالإفراج عنها بعد دفع الرسوم والضرائب. ويدير جميع أنواع الإجراءات (الاستيراد والتصدير والمرور العابر والتخزين وغيرها من النظم الجمركية) وله خصائص تقوم على إدارة المخاطر وتشمل التحقق من بيان الشحنة (المانفست) والمرور العابر وتجهيز الإقرارات الجمركية والمحاسبة والانتقائية. وتسمح وحدة حاسوبية للتجار بملء الإقرارات الجمركية مباشرة، وتسمح واجهة حاسوبية بتبادل البيانات الإلكترونية بين الجمارك والأطراف الثالثة المعتمدة، مثل المصارف أو مجتمع التجار أو الوكالات الحكومية الأخرى. وخرج آخر إصدار من النظام، "أسيكودا وورلد" (ASYCUDAWorld)، في عام ٢٠٠٢. وهو يوفر نفس وظائف أسيكودا++ إضافة إلى المزايا التقنية التي أتاحتها أحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويأخذ في الحسبان أحدث المعايير والمتطلبات الحالية في قطاع الجمارك، أي تعزيز الرقابة والأمن مقابل تيسير التجارة بكفاءة.

ودخل أكثر من ٥٠ مشروعاً طور التشغيل في عام ٢٠٠٤ في إطار البرنامج وتجاوزت نفقاتها ٧ ملايين دولار. ويظل برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية أوسع برنامج للتعاون التقني داخل الأونكتاد، إذ يشمل أكثر من ٨٠ بلداً وأربعة مشاريع إقليمية.

باء - تسخير الموارد البشرية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنمية القدرات

١٦ - بناء القدرات بفضل تنمية الموارد البشرية

الهدف هو الآتي:

- بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال وضع السياسات والتفاوض بشأنها وتنفيذها وتعزيز المهارات التجارية التي تجعل البلدان الأعضاء في الأونكتاد، لا سيما أقل البلدان نمواً، تنتفع بمزايا العولمة إلى أبعد حد.

إن برنامج التدريب التجاري والدورة التدريبية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والمعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية هي برامج الأونكتاد الثلاثة المتكاملة التي ترمي - بواسطة تنمية الموارد البشرية - إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية لوضع السياسات والتفاوض بشأنها وتنفيذها وتعزيز المهارات التجارية التي تجعل البلدان الأعضاء في الأونكتاد، لا سيما أقل البلدان نمواً، تنتفع بمزايا العولمة إلى أبعد حد.

وتنفذ هذه البرامج في مجالات التجارة الدولية والخدمات التجارية والاستثمار والسياحة وإدارة الموانئ، وتنشئ شبكة من الخبرات في البلدان النامية، ما يدعم التعاون بين بلدان الجنوب.

وتعمل البرامج الثلاثة مع إدارات البحث والتحليل التابعة للأونكتاد لوضع المواد التعليمية وتقديم الدورات التدريبية وتطوير التعاون المنهجي من أجل تبادل المعرفة بين المؤسسات الشريكة. وتزواج بين استعمال خبرة الأونكتاد الفنية الواسعة والوصل الشبكي والقدرة التربوية بغية إيجاد ميزة نسبية وقيمة مضافة. كما تلجأ كثيراً إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التعلم من بُعد والوصل الشبكي قصد تنمية الموارد والأنشطة التعليمية مكيّفة على أوضاع البلدان المستفيدة، بما فيها أقل البلدان نمواً.

والشريحة المستهدفة هي المسؤولون الحكوميون المعنيون بوضع وتنفيذ السياسات التجارية والاستثمارية والمالية والإئتمانية الفعالة. ولما كانت جهات فاعلة أخرى تقوم بدور رئيسي في هذه العمليات، فإن البرامج تستهدف أيضاً متعهدي التجارة والنقل

و جمعيات الاستيراد والتصدير والغرف التجارية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتجارة والاستثمار والتنمية. وللوصول إلى هذه الشريحة، يعمل المعهد الإلكتروني مع موظفي الجامعات المعنيين بتدريس الجوانب السياسية لقضايا الاقتصاد والتنمية الدولية وإجراء البحوث بشأنها. وتشارك المنظمات الإقليمية مهمة أيضاً في أنشطة برنامج التدريب التجاري.

وتوفر البرامج الثلاثة للمستفيدين منها خدمات مختلفة لكنها متكاملة:

- **صدر برنامج التدريب التجاري^(١٧)** ملفات تدريب ويوزعها وينفذ أنشطة تدريب في إطار مشاريع التعاون التقني. ونوعية البرنامج مستمدة من منهجية صارمة تشمل تسع مراحل تركز على تحليل الاحتياجات التدريبية واستحداث دورات تدريبية وتنفيذ أنشطة التدريب وتقييمها. كما يعتمد نهج تدريب المدربين الذي يحدث أثراً تسلسلياً ويسر الاستمرارية على المستويين الوطني والإقليمي.
- **المعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية** التابع للأمم المتحدة^(١٨) مبادرة جديدة في مجال بناء القدرات تستهدف المؤسسات الأكاديمية. وأنشئ المعهد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بوصفه إحدى الشراكات الجامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة والتي أقرها الأونكتاد في دورته الحادية عشرة. وهدفه المساعدة في تعزيز قدرة الجامعات المشاركة على التعليم والبحث في مجالات الأونكتاد الرئيسية (السياسات التجارية والاستثمار والعملة) عن طريق تطوير التعاون المنهجي وتبادل المعرفة بين الأونكتاد والأوساط الأكاديمية وبين الجامعات المشاركة الأعضاء في المعهد. ولما كانت الجامعات تؤدي دوراً رئيسياً في تعليم صناع القرار المقبلين والحاليين وتشير باستمرار على الحكومات في مجال السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية، فإن هذا ينبغي أن يساهم في بناء قدرات البلدان الأعضاء على وضع السياسات التي تحقق أكبر قدر من مزايا العملة من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتفاوض بشأن هذه السياسات وتنفيذها.

ويدعم المعهد الجامعات بواسطة ما يلي: (أ) تمكينها من الحصول على أعمال الأونكتاد التحليلية والمواد والأدوات التعليمية، بما فيها تلك التي أعدت خصيصاً للمعهد؛ (ب) مساعدتها على تكييف موارد الأونكتاد ذات الصلة على أوضاعها

(١٧) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/trainfortrade

(١٨) الموقع على الإنترنت: www.vi.unctad.org

الوطنية والتعليمية وإدماجها في أنشطتها ودورها التدريبية المنتظمة؛ (ج) تيسير إنشاء شبكة من العاملين في الجامعات ممن لديهم الخبرة في مجالي التجارة والتنمية من شأنها تمكينهم من التعلم بعضهم من بعض من خلال تبادل الموارد التدريبية، والأدوات التي تسمح لهم بوضع المناهج الدراسية وحررتهم في هذا المجال، وتشجيع التعاون فيما بينهم ومع الأونكتاد بشأن وضع دورات تدريبية مناسبة ومستجدة تلبية لاحتياجات بلدانهم في مجالي التدريب والتنمية.

• **الدورة التدريبية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي^(١٩)** تعمل على تحليل الاحتياجات في ميدان التدريب وتضع مواد تدريبية تعبر عن احتياجات كل منطقة، بمساهمة من لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية والحكومات في البلدان التي تعقد فيها الدورات. وتركز كل دورة تدريبية على ما يلي: (أ) أهم الخصائص والاتجاهات المتصلة بالتنمية واتجاهاتها في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي؛ (ب) التداخل بين قضايا التجارة والاستثمار والتنمية وآثارها على رسم الاستراتيجيات الإنمائية المتكاملة وتنفيذها؛ (ج) أفضل الممارسات في إعداد وتنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية والدولية في مجالي التجارة والتنمية المستدامة.

٢٠ تنمية القدرات والتطبيقات الإلكترونية

يرمي الأونكتاد أيضاً إلى بناء القدرات المحلية وتعزيزها في البلدان الأعضاء باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأعد الأونكتاد، في إطار الشراكات التي أقيمت في دورته الحادية عشرة، مجموعة من خدمات المساعدة التقنية (**مبادرة السياحة الإلكترونية**)^(٢٠) ترمي إلى تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة لتمكين البلدان النامية من استغلال مواردها السياحية والاستفادة من المزيد من الاستقلالية في إيجاد علاماتها الخاصة بها والترويج لها.

وتستند مجموعة الخدمات إلى الخبرة التي تراكت لدى الأونكتاد في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشاريع التنمية الاقتصادية. وتشتمل على ثلاثة

(١٩) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/p166

(٢٠) الموقع على الإنترنت: www.etourism.unctad.org

عناصر: (أ) قاعدة إلكترونية ونموذج تجاري يساعدان البلدان على تحديد الخدمات السياحية التي تقدمها الشركات المحلية على الإنترنت وتوحيدها وتنسيقها واقتراحها؛ (ب) طريقة: جمع المعلومات عن قطاعي السياحة والصناعة التقليدية وتوحيدها وتوزيعها على الإنترنت؛ (ج) نهج يقوم على الشراكة: تمكين جميع أصحاب المصلحة من تنسيق مواردهم وأهدافهم.

٣٦ تنمية قدرات مؤسسات دعم التجارة

تهدف أنشطة الأونكتاد في ميدان التعاون التقني إلى تعزيز مؤسسات دعم التجارة في البلدان النامية، لا سيما قدرتها على تقديم الخدمات إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية، ما يعزز استعداد هذه المشاريع للتجارة على الصعيد الدولي وتحسين كفاءة عملياتها في مجالي التصدير والاستيراد.

جيم - تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية^(٢١)

تتطوي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية على مزايا كبيرة يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية من النواحي التجارية والاستهلاكية والمؤسسية.

والهدف هو:

- دعم البلدان النامية المهتمة في وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق فرص التنمية الاقتصادية التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقها على العمليات التجارية والحكومية، مع تركيز الجهود على القطاعات والصناعات التي تكتسي أهمية كبيرة للبلدان النامية.

ولزيادة فعالية أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا المجال، أقيمت شراكة تجمع بين عدة أطراف من أصحاب المصلحة بشأن "تكنولوجيات

(٢١) الموقع على الإنترنت: <http://r0.unctad.org/ecommerce/>

المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" في أثناء دورة الأونكتاد الحادية عشرة (حزيران/يونيه ٢٠٠٤). ونصت الشراكة على العديد من العناصر، من بينها "الشراكة الخاصة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"^(٢٢) ومبادرة "السياحة الإلكترونية" المشار إليها آنفاً. ومن العناصر أيضاً العمل على البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر والتمويل الإلكتروني. وانضم الأونكتاد أيضاً إلى شبكة الموارد العالمية للسياسة الإلكترونية (ePol-net)^(٢٣).

وتشمل أنشطة المشورة السياسية وبناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية ما يلي:

- دعم وضع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لأغراض التنمية؛
- تدعيم قدرة البلدان النامية على رسم السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز بوجه خاص على القياس الإحصائي للحصول على هذه التكنولوجيا واستعمالها وتأثيرها؛
- تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة الفعالة في المناقشات الدولية بشأن تكنولوجيا المعلومات والأعمال التجارية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والمسائل المتعلقة بها، بما في ذلك من خلال نشر التحليلات السياسية والتوعية بين واضعي السياسات في البلدان النامية؛
- تحليل الأطر القانونية والتنظيمية للأعمال التجارية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية؛
- مناقشة آثار البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر؛
- استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية في زيادة الإمكانيات الإنمائية للسياحة المستدامة إلى أبعد حد في البلدان النامية؛
- بناء القدرات العامة من أجل أن تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ممارسات الأعمال التجارية الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

(٢٢) الموقع على الإنترنت: <http://measuring-ict.unctad.org>

(٢٣) الموقع على الإنترنت: <http://www.epol-net.org>

الجزء الرابع:
التمويل الدولي

إدارة الدين – برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي

يلبي الأونكتاد احتياجات البلدان في مجال إدارة الدين الفعالة، وهو سمة محورية للاستقرار المالي وكسب ثقة الدائنين. ويضطلع بذلك أساساً من خلال برنامج **نظام إدارة الديون والتحليل المالي**^(٢٤) الذي يتضمن نظاماً محوسباً لإدارة الدين غالباً ما يركّب في المصارف المركزية و/أو وزارات المالية.

والبرنامج، الذي تتألف قاعدة زبائنه من ٦٥ بلداً، هو نظام إدارة الدين المعياري الأكثر استعمالاً في العالم.

والأهداف هي:

- مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على وضع **هياكل إدارية ومؤسسية وقانونية مناسبة** لإدارة الدين بفعالية؛
- وضع **نظام معلومات مناسب** يوفر بيانات مفصلة ومجمعة عن عقود الاقتراض والمبالغ المسددة ماضياً ومستقبلاً ومدفوعات خدمة الدين ماضياً ومستقبلاً؛
- تحسين القدرة الوطنية على تحديد **استراتيجيات الدين** المناسبة واختيارها؛
- زيادة القدرة الوطنية على تسجيل المنح والمشاريع التي تمويلها الموارد الخارجية، ما يساهم في إدارة المساعدة.

وثبت أن تنفيذ البرنامج أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة من خلال تلافي تكاليف لا لزوم لها مثل الدفعات الزائدة عن المطلوب إلى الدائنين أو فوائد التغريم.

وللمساعدة المقدمة في إطار البرنامج ثلاثة مكونات رئيسية:

- **خدمات استشارية**، بما فيها تقييم الاحتياجات وتقديم المشورة بشأن قضايا إدارة الدين التقنية والإدارية والقانونية والمؤسسية، والمساعدة على تركيب البرامج الحاسوبية وصيانتها؛
- **برنامج حاسوبي** معد لتلبية الاحتياجات التشغيلية والإحصائية والتحليلية للهيئات والمسؤولين المكلفين بإدارة الدين المعنيين بوضع استراتيجيات الدين الخارجي؛

(٢٤) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/dmfas.

• **التدريب** على استعمال البرامج الحاسوبية وعلى قضايا إدارة الدين عموماً.

وفي نهاية عام ٢٠٠٥، كان البرنامج الحاسوبي لنظام إدارة الديون والتحليل المالي قد رُكب أو هو في سبيل إلى التركيب في ٩٥ مؤسسة في ٦٥ بلداً، منها ٢٩ بلداً منخفض الدخل و٢٧ بلداً متوسط الدخل من الشريحة الدنيا و٩ بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. والنظام مركب في كل من وزارة المالية والمصرف المركزي في ٢١ بلداً، ويتزايد عدد البلدان التي ترتبط فيها هاتان المؤسساتان إلكترونياً بواسطة النظام (على شبكة واسعة).

الجزء الخامس:
بؤرة اهتمام أنشطة الأونكتاد
في مجال التعاون التقني

ألف- أقل البلدان نمواً

يتولى الأونكتاد داخل منظومة الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة في معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً في إطار أنشطته في مجال التعاون التقني. ويبلغ عدد البلدان التي حددها الأمم المتحدة بأنها من أقل البلدان نمواً ٥٠ بلداً في الوقت الراهن. والمعايير الحالية هي:

- تدني الدخل القومي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٩٠٠ دولار بالنسبة إلى البلدان المنضمة حالياً إلى القائمة)؛
- ضعف الأصول البشرية (مقياس مركب من مؤشرات صحية وغذائية وتعليمية)؛
- الهشاشة الاقتصادية (مقياس مركب من المؤشرات التالية: عدم استقرار الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية، وعدم كفاية التنوع، وضآلة الحجم الاقتصادي).

١٦ الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً

الهدف هو:

- دعم الأنشطة الجديدة لفائدة أقل البلدان نمواً في جميع مجالات عمل الأونكتاد.



٢٠ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة

يشارك الأونكتاد، إلى جانب منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تنفيذ هذا البرنامج الذي استهل في عام ١٩٩٧.

ويقوم الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع وكالات رئيسية أخرى، بدور فعال في تنفيذ هذا الإطار. فكل أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني الموجهة إلى أقل البلدان نمواً تدعم الإطار المتكامل وتكمله.

باء - البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لصالح نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية (جيتاب)^(٢٥)

جيتاب هو الرد المتكامل لمركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع الجهات الدولية المانحة المهمة، لمساعدة البلدان الأفريقية المستفيدة على الاندماج في النظام التجاري الدولي بفعالية، وهو ينفذ في ١٦ بلداً^(٢٦).

ويرمي إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية والسياساتية وفي مجال استراتيجيات التصدير في البلدان الأفريقية من أجل أن تستوعب اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتديره بشكل أفضل.

والمجالات الخمسة الرئيسية لبناء القدرات في إطار جيتاب هي: (أ) المفاوضات التجارية وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية وما يتصل بذلك من وضع للسياسات التجارية من خلال اللجان المشتركة بين المؤسسات التي هي أطر رسمية لتنظيم مناقشات وطنية بين أصحاب المصلحة واتخاذ القرارات بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ (ب) المراكز المرجعية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف ومراكز الاستعلامات الوطنية من أجل توفير معلومات تقنية موثوق فيها بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع إيلاء اهتمام للمعايير ومتطلبات النوعية؛ (ج) بناء القاعدة المعرفية الوطنية بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال تدريب المدربين وإقامة شبكات للمدربين؛ (د) وضع إطار لسياسات السلع والسلع الأساسية والخدمات واستراتيجيات قطاعية في مجال التصدير؛ (هـ) الوصل الشبكي للقدرات المؤسسية والبشرية التي بنيت في كل بلد وتشجيع التآزر وتبادل الخبرات والتجارب، بما في ذلك على الصعيد دون الإقليمي.

(٢٥) الموقع على الإنترنت: www.jitap.org.

(٢٦) أوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال وغانا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا ومالي وملاوي وموريتانيا وموزامبيق (٦ بلدان نامية و ١٠ بلدان أقل نمواً).

جيم - مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني (٢٧)

لم يزل الأونكتاد منذ عام ١٩٩٥ يدعم جهود الشعب الفلسطيني لتطوير قدراته على وضع السياسات الاقتصادية وإدارتها بفعالية طبقاً لولايته في مجالات التجارة الدولية والمالية والخدمات ذات الصلة، وتماشياً مع أحكام خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ والفقرة ٣٥ من توافق آراء ساو باولو والفقرة ١٦٧ من خطة عمل بانكوك وقراري الجمعية العامة ١١١/٥٦ (الفقرتان ٦ و٧) و١٧٨/٤٣ (الفقرة ٩).

ويقدم برنامج الأمانة في مجال التعاون التقني، المستمد من البحوث وتحليل السياسات، مساعدة ملموسة قصد بناء القدرات على وضع السياسات الاقتصادية وإدارتها بفعالية وتعزيز البيئة الملائمة للقطاع الخاص ضمن إطار استراتيجي للتنمية الوطنية.

واستجاب البرنامج في السنتين الأخيرتين لاحتياجات الاقتصاد الفلسطيني في مجال بناء القدرات والمؤسسات، مع التركيز على أربع مجموعات:

- الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات التجارية؛
- تيسير التجارة ولوجستيات التجارة؛
- تحديث المالية العامة وإصلاحها؛
- مشاريع الأعمال والاستثمار وسياسات المنافسة.

ولتحقيق هذا الهدف، يطبق البرنامج أساليب عمل مختلفة، بما فيها مشاريع التعاون التقني والخدمات الاستشارية وحلقات العمل/الحلقات الدراسية والتدريب الجماعي والورقات التقنية/السياساتية.

والهدفان هما:

- تعزيز القدرة المؤسسية والإدارية، على المستويات العليا والمتوسطة، للسلطة الفلسطينية في ميدان التخطيط ووضع السياسات والتنفيذ في المجالات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات التجارية، والمنافسة، وتيسير التجارة، والتمويل وإدارة الدين، والتخطيط الإنمائي، وتشجيع الاستثمار، وتنمية المشاريع؛

(٢٧) الموقع على الإنترنت: www.unctad.org/palestine.

-
- تحسين فهم المؤسسات العامة والخاصة والدولية، إضافة إلى المجتمع الدولي، للقضايا المتعلقة بالتنمية الفلسطينية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، وزيادة وعي الجمهور بأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني مع الشعب الفلسطيني والبحوث والتحليلات التي يجريها في مجال التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
